«الوطني الكويتي - مصر» يستهدف نمو الودائع 10 في المئة

قال العضو المنتدب لبنك الكويت الوطني مصر «الوطني المصري سابقا» ياسر اسماعيل حسن، إن مصرفه يستهدف زيادة محفظة الودائع عشرة في المائة في 2014 من 17.4 بليون جنيه «2.5 بليون دولار» في العام 2013.

واشار حسن الى أن «مصرفه لا يستهدف زيادة عدد الفروع خلال هذا العام ليركز أكثر على خدمات الإنترنت البنكي وزيادة ماكينات الصراف الآلي».

واستحوذ بنك الكويت الوطني على اسهم البنك الوطني المصري في العام 2007.

وقال حسن إن مصرفه يستهدف خلال هذا العام «تطوير خدمات مراكز الاتصال والإنترنت البنكي وزيادة شبكة ماكينات الصراف الآلي بنسبة تتراوح بين 15 و20 في المئة».

واردف ان مصرفه الذي يمتلك 39 فرعا لا يسعى هذا العام لفتح فروع جديدة بل يسعى لزيادة محفظة الودائع نحو عشرة في المائة.

وتتألف المحفظة حاليا من 55 في المئة ودائع شركات و45 في المئة ودائع أفراد وبلغ حجمها 17.4 بليون جنيه بنهاية 2013.

ورفض حسن الافصاح عن الحصة السوقية الحالية للبنك أو الحصة المستهدف الوصول إليها خلال 2014.

البنك الوطني الكويتي

ومن أبرز منافسي بنك الكويت الوطني في السوق المحلي من البنوك الخاصة، البنك التجاري الدولي وقطر الوطني الأهلي.

وأضاف حسن إن مصرفه الذي يمثل بين خمسة وستة في المئة من أرباح بنك الكويت الوطني يعمل على الحفاظ على أرباحه خلال العام 2013 وزيادتها بقدر المستطاع.

وبلغ صافي ربح البنك 344.1 مليون جنيه في عام حتى 31 ديسمبر مقابل 304.1 ملايين في العام 2012.

وعزا حسن زيادة أرباح العام الماضي إلى «نمو أصول البنك إلى 20 بليون جنيه وزيادة أرباح العمولات في البنك».

وبلغت أصول البنك بنهاية 2013 نحو 20.395 بليون جنيه من 17.974 بليون في 2012.

وارتفعت عائدات البنك من الخزانة في 2013 بنحو 25 في المائة إلى 698 مليون جنيه.

ووافق البنك في اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية الخميس الماضي على توزيع 2.60 جنيه للسهم عن أرباح 2013 وتغيير اسم البنك من الوطني المصري إلى بنك الكويت الوطني مصر.

وتابع حسن قوله أن محفظة قروض البنك لم تشهد نموا خلال العام الماضي «نتيجة انخفاض الطلب على الائتمان». وانخفضت محفظة قروض البنك 7.8 في المائة في 2013 إلى 6.675 بلايين جنيه نتيجة تحفظ البنك في منح قروض إلا للعملاء ذوي الملاءة.

وتضرر الاقتصاد المصري جراء اضطرابات على مدى ثلاثة أعوام منذ انتفاضة العام 2011 التي أطاحت بالرئيس المصري حسني مبارك ثم عزل الرئيس محمد مرسي في تموز «يوليو» وهو ما دفع البنوك للتحوط بشدة تجاه الاقتراض للشركات والأفراد.

وقال حسن إن مصرفه يستهدف هذا العام التوسع في الاقراض وخاصة في قطاعات الصحة والطاقة والبترول والأغذية والبنية التحتية والمقاولات مما سيعمل على تعظيم المحفظة بنهاية هذا العام.

«اتحاد غرف مجلس التعاون» ينظم «منتدى الأعمال الخليجي التركي الثاني» بالبحرين

ينظم اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة البحرين والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد الغرف وتبادل السلع التركية فعاليات منتدى الأعمال الخليجي التركي الثاني، خلال الفترة من 9 إلى 10 يونيو المقبل بالعاصمة البحرينية المنامة.

وأوضح امين عام اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي عبدالرحيم نقي في تصريح صحفي امس: أن العلاقات الاقتصادية الخليجية التركية شهدت خلال الأعوام الماضية نموا متسارعا شكلت قاعدة صلبة لبناء علاقات اقتصادية واستثمارية في مختلف المجالات، مشيرا إلى أن اتحاد الغرف التركي يضم في عضويته 1.4 مليون شركة محلية وأن على الشركات الخليجية بناء شراكات مع نظيراتها التركية بما يخدم اقتصاد الجانبين وتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون والجانب التركي وتعزيز دور القطاع الخاص الخليجي في الجانبين والمساهمة في التعريف والترويج للصادرات ودعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجانبين.

ويشارك في المنتدى متحدثون يمثلون القطاعات المهمة من الجانبين والتي في قطاع البترول والغاز والبتروكيماويات ومراكز الأبحاث والبرامج والدراسات، ورؤساء غرف التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون الخليجي والرؤساء التنفيذيين والمديرين العامين من مختلف الشركات والمؤسسات الخليجية التركية، ورؤساء ومسؤولين هيئات وتشجيع الاستثمار بدول مجلس التعاون الخليجي، ورئيس اتحاد الغرف وتبادل السلع التركية، والأمناء العامين للمنظمات الخليجية والعربية والدولية.

ويهدف المنتدى لتسويق الفرص المتوفرة في دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا وتعزيز قنوات التواصل بين الخليجيين ونظرائهم الأتراك، وزيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين وتشجيعهما الجانبين لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة. كما سيركز على بحث مناخ الاستثمار والأسس التنظيمية لفتح شركات في دول المجلس وتركيا، والاستفادة من التجربة التركية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسليط الضوء على البنية التحتية والمشاريع الكبرى في دول المجلس وتركيا، والطاقة المتجددة والنفط والغاز والزراعة والأمن الغذائي، والتعاون بين سيدات الأعمال الخليجيات ونظيراتهن التركيات.

وستناقش فعاليات المنتدى عددا من الموضوعات من بينها مناخ الاستثمار والأسس التنظيمية لفتح شركات في دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا، والبنية التحتية والمشاريع الكبرى والاستشارات التقنية في دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا، إضافة إلى عقد لقاءات حرة بين أصحاب الأعمال من الجانبين.

كما تتضمن حلقة نقاش حول الأزمة المالية والتحديات والصعوبات التي تواجه الخليجيين والاتراك، إلى جانب بحث الفرص المتوفرة في قطاع الزراعة والأمن الغذائي. وقطاع الطاقة المتجددة، والنفط والغاز ولقاء حول موضوع المرأة في عالم الأعمال.

وقعا مذكرة تفاهم في واشنطن

«شروق» و«بنك الصادرات والواردات» يتعاونان لدعم الاستثمارات الأمريكية في الشارقة

جانب من توقيع الاتفاقية

أبرمت هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير «شروق» يوم أمس الأول مذكرة تفاهم مع بنك الصادرات والواردات الأمريكي لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين إمارة الشارقة والولايات المتحدة الأمريكية ودعم الاستثمارات والصادرات الأمريكية للإمارة.

يأتي إبرام مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها في العاصمة الأمريكية واشنطن كنتيجة مباشرة الجولة الترويجية الناجحة التي نظمتها «شروق» إلى الولايات المتحدة خلال الربع الأخير من العام الماضي، كما تأتي بعد وقت قصير من حصول الإمارة على تصنيف ائتماني بدرجة «A3» من قبل وكالة التصنيف الائتماني «موديز» وعلى تصنيف ائتماني بدرجة «A-» من وكالة «ستاندرد آند بورز» مع نظرة مستقبلية تؤكد وضع الإمارة المستقر اقتصادياً مع جدارة ائتمانية واستثمارية طويلة الأجل.

وقعت المذكرة الشيخة بدور بنت سلطان القاسمي، رئيس هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير شروق»، وفريد هوشبيرغ، رئيس بنك الصادرات والواردات، وذلك على هامش مشاركة الهيئة في المؤتمر السنوي للبنك. وبحضور الشيخ فاهم بن سلطان بن خالد القاسمي، رئيس دائرة العلاقات الحكومية في الشارقة، وسعادة عمر الشامسي، نائب رئيس البعثة الدبلوماسية في سفارة الإمارات في واشنطن، وسعادة مروان بن جاسم السركال، المدير التنفيذي لـ«شروق»، ودانى سيبريت، رئيس مجلس الأعمال الأمريكي الإماراتي، وريما ادلمان، كبير المساعدين في البرامج الدولية في المجلس الأميركي للطاقة المتجددة، وأماني آل علي مدير المكتب التنفيذي للشيخة بدور بنت سلطان القاسمي.

وأعربت الشيخة بدور بنت سلطان القاسمي عن سعادتها بهذه الخطوة التي ستعمل على توسيع التعاون الاقتصادي والاستثماري بين الشارقة والولايات المتحدة الأمريكية بما يحقق مصلحة مشتركة للطرفين، وأكدت على سعي «شروق» الدائم لكشف سبل جديدة للتعاون وترويج المقومات الاقتصادية والفرص الاستثمارية في الإمارة لتعزيز مكانتها كمركز اقتصادي واستثماري متميز في المنطقة.

وقالت الشيخة بدور القاسمي: «نحن سعداء بتوقيع هذه الاتفاقية مع بنك الصادرات والواردات الأمريكي والتي تأتي انسجاما مع توجيهات صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، من أجل تعزيز العلاقات الثنائية والتعاون مع المؤسسات المالية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم، حيث يأتي التوقيع على هذه المذكرة كثمرة مباشرة للجهود التي بذلتها شروق خلال جولتها الترويجية في الولايات المتحدة العام الماضي».

وصل إلى 111.1 نقطة

ارتفاع المؤشر العام لأداء القطاع المالي في أبوظبي لأعلى مستوى منذ 2008

ارتفع المؤشر العام لأداء القطاع المالي في إمارة أبوظبي بشكل ملحوظ خلال الأشهر التسعة الأولى لعام 2013 مسجلا 111.1 نقطة في المتوسط خلال تلك الفترة، مقارنة مع 100.7 نقطة خلال الفترة نفسها من عام 2012، ليسجل أعلى مستوى له منذ الأزمة المالية العالمية وتداعياتها عام 2008، ليحافظ بذلك على التحسن التدريجي وحالة الاستقرار اللذين شهدهما المؤشر على الرغم من الصدمات والتحديات العالمية.

وجاء في نتائج المؤشر الصادر عن إدارة الدراسات بدائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي، أن المؤشر بلغ 117.2 في الربع الثالث من 2013 وذلك مقارنة بالفترة نفسها من عام 2012، حيث سجل 100.4 نقطة بنسبة زيادة بلغت 16.7 في المئة.

وبينت النتائج أن المؤشر العام حقق ارتفاعا خلال الربع الأول من عام 2013 بواقع 105.6 نقطة، وبنسبة زيادة بلغت 2 في المئة سنويا، وذلك مقارنة بالربع الأول من عام 2012، حيث بلغت قيمة المؤشر 103.6 نقطة، وفي الربع الثاني من عام 2013، واصل المؤشر ارتفاعه ليبلغ 110.4 نقطة، وبنسبة زيادة تبلغ 4.6 في المئة مقارنة بالربع الأول، ليبلغ المؤشر أعلى مستوى له منذ الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، وذلك في الربع الثالث من عام 2013، مسجلا 117.2 نقطة، وبنسبة زيادة بلغت 6.2 في المئة مقارنة بالربع الثاني للعام نفسه.

وأرجع المؤشر العام لأداء القطاع المالي في إمارة أبوظبي لعام 2013 تلك النتائج لتحسن عدد من المؤشرات الفرعية المكونة له، أهمها تراجع كل من معدل التضخم، ونسبة القروض للودائع، ونسبة المعروض النقدي للاحتياطيات الأجنبية، بالإضافة إلى تحسن أداء عدد آخر من المؤشرات الفرعية ذات الأثر الإيجابي على المؤشر العام التي شهدت ارتفاعا ملموسا، أهمها مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية.

أبوظبي تشهد نهضة اقتصادية في مختلف القطاعات

وقدم المؤشر تحليلاً لأهم المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر العام للقطاع المالي، حيث أوضح أن معدل التضخم شهد ارتفاعا نسبيا خلال الربع الأول من عام 2013 ليبلغ 1.1 في المئة مقابل 0.8 في المئة في الربع الرابع من عام 2012، ليعاود هذا المعدل تراجعه في الربع الثاني ليصل إلى 0.7 في المئة، قبل أن يعاود ارتفاعه مرة أخرى ليصل إلى 1.4 في المئة في الربع الثالث من عام 2013.

وحسب المؤشر، شهدت أسعار النفط تراجعا ملموسا في النصف الأول من عام 2013، إذ تراجعت في الربع الثاني لعام 2013 لتصل إلى نحو 104 دولارات للبرميل في المتوسط، وبنسبة تراجع بلغت 7.5 في المئة مقارنة بالربع الأول، حيث بلغت الأسعار نحو 112.5 دولار للبرميل، أما في النصف الثاني من عام 2013، أخذت أسعار النفط في الصعود مرة أخرى لتبلغ نحو 111 دولارا للبرميل في الربع الثالث في المتوسط، وبنسبة زيادة بلغت 6.8 في المئة مقارنة بالربع الثاني.

وبالنسبة لسوق أبوظبي للأوراق المالية، فقد حقق المؤشر العام للبورصة تحسنا ملموسا خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2013، إذ ارتفع ليصل إلى 2905 نقاط في الربع الأول من عام 2013 مقارنة بنحو 2631 نقطة بنهاية الربع الرابع من عام 2012، وبنسبة زيادة بلغت 10.4 في المئة، حيث عكست البورصة في تلك الفترة حالة التفاؤل التي سادت حول مستقبل اقتصاد الإمارة، خاصة في ضوء ما تتمتع الإمارة والدولة بشكل عام بحالة من الاستقرار جعل منها ملاذا آمنا للاستثمارات بشكل عام، والاستثمارات العربية بشكل خاص.

وبنهاية الربع الثاني من العام، قفز المؤشر العام لسوق أبوظبي بحوالي 646 نقطة ليصل إلى 3551.2 نقطة وبنسبة زيادة بلغت 22.2 في المئة، ليواصل المؤشر بعد ذلك تلك الموجة التصاعدية ليصل إلى 3843 في نهاية الربع الثالث من عام 2013.

وبشأن نسبة حجم الائتمان المحلي للناتج المحلي الإجمالي للدولة، أوضحت نتائج المؤشر أنها بلغت عام 2013 نحو 282 في المئة في المتوسط خلال الأشهر التسعة الأولى، لتتراجع بذلك بنحو 291.1 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2012، حيث يعكس هذا التراجع النسبي حرص البنوك بشكل جدي على مراقبة سياساتها الائتمانية من أجل تقليص حجم الديون المعدومة لديها، وإعادة بناء المخصصات اللازمة لمواجهة ما قد تواجهه من تحديات مستقبلية.

وبينت النتائج أن نسبة المعروض النقدي «ن2» للاحتياطيات الدولية، انخفضت بشكل ملموس لتصل لنحو 418 في المئة في المتوسط خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2013، وذلك مع زيادة معدلات نمو الاحتياطيات الدولية ربع السنوية 7.1 في المئة بشكل أكبر نسبيا من الزيادة في حجم المعروض النقدي 3.5 في المئة، خاصة مع زيادة العوائد النفطية من العملة الأجنبية نتيجة كميات النفط بشكل خاص.

وعن نسبة القروض للودائع، أوضحت النتائج تراجعها خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2013 لتبلغ 91.7 في المئة مقابل نسبة بلغت قيمتها 96.2 في المئة خلال الفترة نفسها من عام 2012، وبالنسبة للودائع المصرفية، فقد نمت ودائع العملاء لدى البنوك بنسبة 6 في المئة في الربع الأول من عام 2013، وذلك مقارنة بالربع الأخير من عام 2012 لتبلغ 1238 مليار درهم، لترتفع بذلك بنسبة 7.1 في المئة سنويا مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

ومع نهاية الربع الثاني من عام 2013، ارتفعت ودائع العملاء لدى البنوك العاملة في الدولة بنسبة 1.4 في المئة على أساس ربع سنوي، حيث بلغت 1255.6 مليار درهم، وذلك مقابل زيادتها بنسبة 7.5 في المئة سنويا، وفي الربع الثالث من العام نفسه ارتفعت إجمالي الودائع بنسبة 1.1 في المئة على أساس ربع سنوي لتبلغ 1270 مليار درهم، وذلك مقابل ارتفاع بنسبة 3.3 في المئة على أساس سنوي.

وعلى جانب القروض المصرفية، ارتفعت نسبة القروض المصرفية والسلف والسحب على المكشوف بنحو 2.4 في المئة في الربع الأول من عام 2013، وذلك مقارنة بالربع الرابع لـ 2012 بواقع 1126 مليار درهم، لترتفع بذلك بنسبة 4.8 في المئة سنويا مقارنة بالربع الأول لعام 2012، حيث بلغت قيمة القروض المصرفية والسلف والسحب على المكشوف 1074 مليار درهم.

وارتفع حجم القروض المصرفية والسلف والسحب على المكشوف في الربع الثاني من عام 2013، بنسبة 1.9 في المئة مقارنة بالربع الأول لعام 2013 لتبلغ 1147.4 مليار درهم، ليرتفع بذلك بنسبة 5.2 في المئة سنويا بالمقارنة بالربع الثاني 2012، وفي الربع الثالث من عام 2013، واصلت البنوك انشطتها الخاصة بمنح القروض لتصل إلى 1178.3 مليار درهم، لترتفع بذلك بنسبة 2.7 في المئة على أساس ربع سنوي.

وبشكل عام، أكدت نتائج مؤشر الأداء المالي بإمارة أبوظبي أن البنوك واصلت انشطتها الائتمانية مدعومة بالزيادة التي شهدتها في حجم الودائع، وصلابة مراكزها المالية، ولكن مع الاستمرار في انتهاج سياسة الحيطة والحذر تحسبا لأية صدمات خارجية.

وعن المؤشر الفرعي لرأس المال والاحتياطيات، أكدت نتائجه أن البنوك العاملة في الدولة تتمتع بنسبة مرتفعة من الملاءة المالية بواقع 20.2 في المئة في الربع الأول من عام 2013، وعلى نحو يفوق ما هو محدد بموجب أنظمة المصرف المركزي «نسبة 12 في المئة بالنسبة لإجمالي رأس المال، ونسبة 8 في المئة بالنسبة للشريحة الأولى من رأس المال».

جلفار: 2 مليار درهم أرباح «اتصالات» خلال الربع الأول من 2014

قال أحمد عبد الكريم ، الرئيس التنفيذي لمجموعة «اتصالات»: «حققنا نتائج مالية قوية خلال الربع الأول من العام الجاري 2014، وذلك على نهج الأداء القوي الذي حققناه في العام الماضي والمتمثل في التركيز على توفير خدمات ومنتجات ترتقي بحياة الناس، مما أسهم بدور كبير في الاحتفاظ بعملائنا من ناحية، واستقطاب عملاء جدد من ناحية أخرى».

وأضاف جلفار: «نجحت 'اتصالات' خلال الربع الأول من عام 2014 بتطبيق تقنية «LTE-A» المتطورة، ولأول مرة في المنطقة ضمن باقتي 1800 و800 ميجا هرتز. واستثمر الزخم القوي الذي حققته أعمالنا في مجال البيانات على مدى عام 2013، خلال الربع الأول من عام 2014. ويعتبر نجاح «اتصالات» في توظيف تقنية «LTE-A» مهما كونه يوفر مزيدا من الفرص الفريدة لإطلاق خدمات مبتكرة جديدة خاصة بقطاع البيانات».

وتابع جلفار: «إن مساعدة ملايين العملاء على الاستفادة من البيئة الرقمية لـ 'اتصالات' يتطلب مواصلة الاستثمار والابتكار لمواكبة الطلب المتنامي على البيانات ضمن شبكاتنا. كما يسهم هذا النمو الكبير في دعم جهودنا الرامية لتعزيز الحلول المصرفية المبتكرة عبر الهواتف المتحركة في الأسواق التي نعمل بها».

مضيفا: «نعتزم الاستمرار بتوسيع عروض خدماتنا وحضورنا الجغرافي القوي، وترسيخ مكانتنا الإقليمية الرائدة. وتعتبر إفريقيا منطقة استراتيجية بالنسبة لأعمالنا الحالية والمستقبلية، حيث ستواصل الاستثمار وتوطيد علاقاتنا مع المجتمعات التي نعمل فيها».

واختتم جلفار قائلاً: « نعتز بالدور الكبير الذي تلعبه 'اتصالات' في تنفيذ رؤية واستراتيجية الحكومة الإماراتية، الرامية إلى التحول إلى الحكومة الذكية، وذلك من خلال توفيرها فرصة جديدة، تتيح لعملائها إمكانية ترقية هواتفهم العاملة على شبكة الجيل الثاني «2G» والحصول على أول هاتف ذكي إماراتي يعمل على شبكة الجيل الثالث. يأتي ذلك في الوقت الذي تعمل فيه 'اتصالات' على دعم المبادرات التي تصب في مصلحة المجتمعات المحلية، وتتيح هذه المبادرة توفير تكنولوجيا الهواتف الذكية بتكلفة منخفضة للمزيد من قاطني دولة الإمارات العربية المتحدة».

سجلت قاعدة المشتركين الإجمالية لـ «اتصالات » نموا سنويا قدره 3 في المئة، ليصل عددهم الإجمالي إلى 145 مليون مشترك بنهاية مارس 2014.

وارتفعت قاعدة المشتركين الفاعلين في دولة الإمارات إلى 10.9 ملايين مشترك في مارس 2014 بنسبة نمو 16 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ونجحت «اتصالات الإمارات» في تعزيز مكانتها التنافسية خلال الربع الأول 2014 من خلال تعزيز شرائح الخدمة عالية القيمة ضمن قطاعي الهواتف المتحركة

أحمد عبدالكريم

والثابتة. ونتيجة لذلك، شهدت قاعدة مشتركي الهاتف المتحرك نموا بواقع 20 في المئة لتصل إلى 8.9 ملايين مشترك، كما نمت قاعدة مشتركي الهاتف الثابت - بما فيها مشتركي خدمات «eLife» وخدمات النطاق العريض - لتبلغ 2 مليون مشترك بمعدل نمو 2 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وصلت الإيرادات الموحدة لمجموعة «اتصالات» في الربع الأول من عام 2014 إلى 9.9 مليار درهم بمعدل نمو متسارع وصلت نسبته إلى 3 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، بلغ حجم الإيرادات 6.5 مليارات درهم للربع الأول من العام 2014، بزيادة قدرها 8 في المئة عن الربع الأول من العام الماضي، و3 في المئة عن الربع الأخير من عام 2013. ويعزى هذا النمو القوي إلى زيادة الطلب على خدمات «elife»، وارتفاع مبيعات الهواتف المتحركة، وتطور خدمات نقل البيانات.

ووصلت الإيرادات المتأتية من العمليات الدولية الموحدة إلى 3.3 مليار درهم، بما يمثل 34 في المئة من الإيرادات الموحدة.

في ديسمبر 2012، تم إنشاء الآلية الجديدة لمشغلي الشبكات لاحتساب حق الامتياز من قبل الحكومة الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وطبقا للآلية الجديدة لاحتساب حق الامتياز، فقد وجب على اتصالات أن تدفع حق امتياز بنسبة 15 في المئة على الإيرادات الخاضعة للمنظم في دولة الإمارات العربية المتحدة ونسبة 35 في المئةعلى صافي الأرباح بعد خصم نسبة الـ 15 في المئة المحتسبة على الإيرادات الخاضعة للمنظم في دولة الإمارات العربية المتحدة. أما حق الامتياز المحتسب على صافي أرباح العمليات الدولية فيبلغ 35 في المئة من صافي الأرباح، ويتم احتسابه كنسبة متبقية بعد خصم الضرائب المدفوعة أو المستحق دفعها للدولة الأجنبية التي تعمل بها الشركة.

وقد بلغت القيمة الإجمالية لحق الامتياز الاتحادي خلال الربع الأول من العام 2014، ما قيمته 1.9 مليار درهم بزيادة سنوية بنسبة 4 في المئة مقارنة بالعام السابق. وقد نتج عن ذلك نسبة فعالة لحق الامتياز مقدارها 48 في المئة من صافي الأرباح قبل حق الامتياز الاتحادي مقارنة بـ 50 في المئة في العام السابق.